



## وزير الداخلية

إلى

السيدة مديرة مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" بتونس HRW

الموضوع: بشأن إضافة ملحق للتقرير المتعلق بتقييم تطبيق مقتضيات القانون عدد 5 لسنة 2016 تحت عنوان: تريد محامي...حقا؟

المصاحب: بطاقة معلومات إضافية.

وبعد، تبعا لتقريركم الصادر في شهر جوان 2018 والذي جاء تحت عنوان: "تريد محامي...حقا؟ قانون الإيقاف الجديد في تونس بين النظري والتطبيق"، وحيث تضمن مجموعة من الملاحظات والتوصيات بخصوص رصد وتقييم تطبيق لمقتضيات القانون عدد 5/2016 المتعلق بتنقيح أحكام مجلة الإجراءات الجزائية في علاقة بضمانات المحتفظ به أمام باحث البداية، وبالخصوص الحق في الاتصال بمحام، وذلك في إطار مزيد إرساء معايير المحاكمة العادلة المكفولة في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وعلى اثر صدور محتوى التقرير المذكور، أبدىتم استعدادكم لمزيد إثراءه من خلال تولى وزارة الداخلية إضافة ملحق يحتوي على بعض المعطيات الإحصائية الهامة والمحيطة تم تسجيلها خلال الفترة الممتدة من تاريخ دخول القانون حيز النفاذ في 1 جوان 2016 إلى غاية شهر جوان 2017،

وعليه، أتشرف بموافاتكم بالمطلوب ضمن بطاقة المعلومات المصاحبة، مع التذكير وأن وزارة الداخلية تبقى على أتم الاستعداد لتطوير علاقات التعاون المشترك مع منظمة "هيومن رايتس ووتش" بهدف مزيد حماية وتعزيز منظومة وقيم حقوق الإنسان في العمل الأمني.

والسلام

وزير الداخلية  
رشاوي الهريسي



# بطاقة معلومات إضافية

(تغطي الإحصائيات التالية الفترة الممتدة من 1 جوان 2016 إلى غاية 1 جوان 2017).

- 1/ العدد الجملي للأشخاص المحتفظ بهم: عدد 49970 مشتبه بهم.
- 2/ عدد المحامين الذين تم تسخيرهم من قبل الفروع الجهوية للمحامين:  
عدد 1126 محام.
- 3/ عدد المحامين الذين تمت إنابتهم من قبل متهمين بحالة سراح:  
عدد 8728 محام.
- 4/ مجموع العرائض المرفوعة من قبل مواطنين بدعوى حرمانهم من اللجوء لحقهم في التمثيل القانوني أو الحق في الاتصال بمحام: لم تسجل مصالح وزارة الداخلية (التفديات القطاعية / خلية حقوق الإنسان، مكتب العلاقات مع المواطن...) تلقي عرائض صادرة عن مدعي ضرر بدعوى حرمانهم من حقهم في الاتصال بمحام .
- 5/ عدد الدعاوى المتعلقة بتسجيل شبهة تعذيب: سجلت مصالح وزارة الداخلية المعنية ( هياكل الأمن والحرس الوطني) عدد 03 دعاوى تعلقت بشبهة تعذيب ( يتم تكييفها من قبل القضاء) وهي حالتان تعهت بها مصالح الأمن الوطني وحالة واحدة تعهت بها مصالح الحرس الوطني.